العدالة الانتخابية في الرقابة الدولية والمحلية للانتخابات واثرها في الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

أ.و. ماجد محي عبد العباس
كلية التربية- جامعة بابل

الباحث علاء عبد اللطيف زهراو

تختلف كل دولة في اساليب تطبيق الديمقراطية و تكريسها عبر مؤسساتها الدستورية ، و لعل أهم المظاهر التي تجسد الديمقراطية هي الانتخابات، هذه الظاهرة التي تشكل همزة الوصل بين الشعب و السلطة التي لا بد أن تتضمن قواعد محكمة تمكن المحكوم من التعبير عن إرادته باعتباره مصدرا للسلطة، فالتقليل من شأن هذه الارادة كالتلاعب بأصواتها من قبل الهيئة الحاكمة، سيؤدي بالضرورة إلى فقدان المحكوم لثقته ليس في شخص الحاكم فحسب و إنما في العملية الانتخابية برمتها، الامر الذي يؤدي إلى عزوف المواطن عن الانتخاب، وهو ما يزيد في الهوة بين الشعب و السلطة،بالتالي إمكانية حدوث أزمات داخل الدولةأو انهيارها في أسوء الأحوال.

Electoral Justice in International and Local Election Observation and its Impact on Iraqi Legislative Elections After 2003

Abstract

Each country differs in the methods of applying and consolidating democracy through its constitutional institutions, perhaps the most important manifestation of democracy is election, this phenomenon, which is the link between the people and the authority, which must include the rules of the court to enable the convict to express his will as a source of power, this will be underestimated such as the manipulation of its votes by the governing body, it necessarily leads to the loss of confidence of the convict not only in the person of the ruler, but in the entire electoral process, this leads to the citizens reluctance to vote, this increases the gap between people and power, thus, the possibility of crises within the state or collapse in the worst case.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتخابية –الرقابة الانتخابية–الرقابة الدولية–المجتمع المدني

اهمية الدراسة /

تكتسب هذه الدراسة اهميتها من طبيعة موضوعها و القضية التي تعالجها . فالأهمية التي تحظى بها الانتخابات و الخصوصية التي تتمتع بها ، تعد دافعا الى ايجاد مؤسسات غير حكومية دولية و محلية تسعى الى حمايتها بعيداً عن تأثير الدولة و اجهزتها الحكومية للوصول الى تحقيق العدالة الانتخابية المنشودة .

اهداف الدراسة /

تسعى الدراسة الى فهم ماهية و دور الرقابة على الانتخابات في ضمان حق الانتخاب و في تحقيق العدالة الانتخابية للإطراف المشاركة في العملية الانتخابية و من ثم دورها في ضمان انتخابات حره ونزيهة، فضلاً عن توضيح دور الرقابة الدولية والمحلية في الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، و اليات تسجيلها واعتمادها في التشريعات الانتخابية العراقية .

فرضية الدراسة /

تنطلق فرضية الدراسة على اساس ان الانتخابات هي الوسيلة الرئيسية التي يتم عبرها اختيار الحكومة عبر الناخبين ، مما يتطلب تعزيزها و صيانتها ببعض الضمانات التي تضمن نزاهتها و عدالتها ومن اهم الضمانات وجود الرقابة على مراحل العملية الانتخابية ، وقد حظيت الانتخابات التشريعية العراقية بالعديد من المراقبين الدوليين و المحليين وفق الاليات التي رسمتها التشريعات الانتخابية من اجل رسم مسار العدالة الانتخابية فيها .

اشكالية الدراسة /

إن الاشكالية الرئيسة التي تطرحها هذه الدراسة هي : هل للرقابة على الانتخابات سواء الدولية ام المحلية دور في تحقيق العدالة الانتخابية ؟ و هل كان للرقابة الدولية و للرقابة المحلية دوراً في الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ؟ فضلا عن ايجاد اجوبة مناسبة للتساؤلات الاتية :

١. و ما الرقابة على الانتخابات ؟ و ما انواعها ؟ وما دورها في تحقيق انتخابات نزيهة و عادلة؟

٢. ما الرقابة الدولية ؟ و ما دورها في تعزيز حماية حق الانتخاب في الدول تقوم بمراقبة العملية الانتخابية فيها ؟ و ما دورها في الانتخابات التشريعية العراقية ؟

٣. ما مؤسسات المجتمع المدني ؟ و ما الانشطة التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات ؟ و اليات اعتمادها في الانتخابات التشريعية العراقية ؟

منهج الدراسة /

يعتمد البحث على منهج التحليل النظمي أساساً الذي لا غنى عنه في دراسة أي موضوع يتناول الدراسات السياسية و منها ذات الصلة بالعملية الانتخابية .

هيكلية الدراسة /

قسم البحث الى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الاول ماهية الرقابة الانتخابية و اهميتها و انواعها، وتناول المبحث الثاني الرقابة الدولية على الانتخابات، أما المبحث الثالث فقد تناول الرقابة المحلية على الانتخابات، وخلصت الخاتمة الى اهم النتائج والتوصيات.

المقدمة

غالبا ما تستعمل عبارة (الامتثال الى المعايير الدولية للانتخابات) لغرض التعبير عن الانتخابات الحرة والنزيهة ، ولوصف الانتخابات في بلد ما فيما اذا كانت تعتبر ديمقراطية وتتحلى بالمصداقية ، لذلك كان لابد من وجود نوع من الرقابة تهدف اساسا الى متابعة ورصد وتوثيق كافة الخطوات المتعلقة بالعملية الانتخابية وعرض نتائجها على الراي العام ، ليقف على حقيقة ما جرى من وقائع ، ومدى جدية القائمين على العملية الانتخابية في تطبيق المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة [١].

فعملية مراقبة الانتخابات تزيد من ثقة المواطن بالعملية الانتخابية ، وهي ايضا تؤكد للأحزاب المشككة بنتائج الانتخابات بان تلك الاخيرة تمت وفقا للقانون الانتخابي ، ومن شان ذلك ان يسهم في منح نظام الحكم الجديد ثقة المجتمع الدولي ، لكون نتائج الانتخابات جاءت

معبرة عن الارادة الحقيقية للشعب ، وباكتساب الثقة الوطنية والدولية في الانتخابات فان المراقبين يكونوا قد ساهموا بإنجاح العملية الانتخابية وقبول نتائجها ودعم الحكومة المنبثقة عنها[٢] ، فمن الامور ذات الاهمية بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي وإجراء الانتخابات الانتقالية – كالعراق – الدور الكبير الذي يلعبه المراقبون في اعادة الثقة الى الشعب الي يساوره الشك في اهمية العملية الانتخابية ، وفي قيمة مشاركة الناخب ، وفي مثل هذه المجتمعات غالبا ما تكون تجربة الشعب الوحيدة بالسياسة هي انتهاكات حقوق الانسان والانتخابات المزورة والحكم العسكري الاوتوقراطي ، وفي ظل هذه الظروف تحتاج المفاهيم الاساسية عن المسؤولية المدنية الى تقوية وتعزيز ، كما لابد من بث الثقة في الممارسة الانتخابية ودفع المخاوف والقلق [٣] .

ولا شك بان الرقابة على الانتخابات سواء اكانت من جانب الاحزاب السياسية ، ووسائل الاعلام ، والمواطنون ، او من المراقبون المحليون والدوليون ، الية هامة للحفاظ على نزاهة الانتخابات ، كما وإنها تسهم في اكتشاف وتفادي الاخطاء التي من الممكن ان تؤثر على هذه النزاهة ، وتضمن اخضاع الاطراف الفاعلة في العملية الانتخابية الى مبدأ المحاسبة ، وتعزز من شفافية الانتخابات ، وتضفي الشرعية عليها ، فضلاً عن ضمان الالتزام بالإطار القانوني من قبل جميع اطراف العملية الانتخابية [٤] . اذن عنوان الديمقراطية هو الانتخابات ، واهم ما في الانتخابات هو نزاهتها ، ووسيلة الاطمئنان الى النزاهة هي المراقبة .

و من اجل الوصول الى اهداف الدراسة قسمناها الى ثلاثة مباحث رئيسية ، اذ تناول المبحث الاول التعريف بماهية الرقابة الانتخابية و اهميتها و انواعها ، في حين تناول المبحث الثاني الرقابة الدولية على الانتخابات في الانتخابات التشريعية العراقية ، و تناول المبحث الثالث الرقابة المحلية على الانتخابات في الانتخابات التشريعية العراقية ، فضلاً عن مجموعة من الاستنتاجات و قائمة بمصادر الدراسة .

المبحث الاول : ماهية الرقابة الانتخابية وأهميتها وأنواعها

لغويا ترجع كلمة رقابة الى الفعل : " رقبَ ، يرقبُ ، رقوباً و رقابةً ، أي حرس و انتظر و حاذر و رصد رقابة الله في أمره خافه " [٥] ، فضلاً عن ذلك فقد ورد معناها لغويا على أنها " راقبَ ، مراقبةً ، أي حرسه و لاحظه " [٦]، و الرقابة تعني :" القوة أو سلطة التوجيه كما تعني التفتيش و مراجعة العمل " [٧] .

أما اصطلاحا فتتمثل الرقابة على الانتخابات في " الاجراءات التي تتسم بالموضوعية والحياد من قبل اشخاص محددين ، تم اختيارهم وتكليفهم بشكل رسمي بممارسة اعمال الاشراف والمتابعة والمراقبة وتقصي الحقائق حول صحة اجراء وسير العملية الانتخابية ، والتحقق من الدعاوى والطعون المثارة بشأنها ، في ضوء الدستور والقوانين واللوائح المعمول بها في هذا المجال" .

وعرفها البعض بأنها " مجمل الصلاحيات والسلطات القانونية التي تخول هيئات ومؤسسات ادارية وشعبية وقضائية صلاحية مراقبة العملية الانتخابية ، والتدخل لغرض احترام القانون عند مخالفة احكامه "[٨]، فيما عرفها آخرون بكونها " عملية جمع وحصر المعلومات حول العملية الانتخابية بكافة مراحلها ، وذلك بإتباع الية منهجية ومنظمة ، في جمع المعلومات حول سير تلك العملية ، التي تستخدم فيما بعد لإصدار تقييمات من المفترض ان تكون موضوعية ومحايدة " [٩] .

و تستهدف الرقابة على الانتخابات ضمان سلامة بعض او كل خطوات العملية الانتخابية ، وبصفة خاصة خطوتي الادلاء بالأصوات وفرزها ، وبصفة عامة ، لابد من ان عمليات الرقابة على العملية الانتخابية تغطي مختلف مفرداتها ، ابتداء من التأكد مدى ملائمة الاطار القانوني للعملية الانتخابية ، مرورا بفحص مدى ملائمة الاجراءات الانتخابية والإعداد لها ، وعمليات تسجيل الناخبين ، ومراقبة تسجيل الاحزاب السياسية والمرشحين ، ومدى حرية التجمع والحملة الانتخابية ، و حرية التعبير وتكافؤ الفرص في الوصول الى وسائل

الاعلام وصولا الى انشطة يوم الاقتراع وجمع النتائج و اجراءات التعامل مع الطعون الانتخابية [١٠] . لذلك وجود انشطة للمراقبين قبل موعد الانتخابات وحضورهم في مراكز الاقتراع يوم الانتخاب من شأنه ان يرفع من درجة الثقة الجماهيرية ويشجع المواطنين في الانتخابات ، فضلاً عن ان التصريحات والتقارير العلنية التي تصدرها فرق المراقبة يمكن لها ان تؤدي الى اجراء تغييرات في السياسات والتعليمات التي من شانها تدعيم اجراء عملية انتخابية تتحلى بالعدالة الانتخابية [١١]. و يشترط في تطبيق الرقابة الانتخابية أن تتم وفق القوانين الانتخابية المعمول بها في هذا الإطار ، و يكمن الهدف في التأكد من مباشرة الاجراءات الانتخابية بشكل سليم و نزيه ، و الابتعاد عن كل ما يثير الشبهة من تلاعب أو تزوير بأي شكل من الأشكال [١٢].

و من حيث المغزى والدلالة الوطنية ، هناك من يضع المراقبة في نطاق العيب والمساس بالكرامة الوطنية ، وهناك من يرى العكس تماما ويعتقد جازما من انه لا انتخابات ولا ديمقراطية بدون رقابة ، اما من حيث الاهمية و التأثير ، هناك من يرى ان مراقبة الانتخابات لن تقدم او تؤخر في طبيعة الحكم ، وفي المقابل من ذلك هناك من يعتقد ان المراقبة تشكل قيودا اضافية على الحكم السلطوي ، وتروضه شيئا فشيئا ، بالتالي تمهد الى الانتقال نحو الديمقراطية [١٣] ، وتجدر الاشارة الى ان هناك حساسية لدى عدد من المسؤولين في بعض الدول العربية من مصطلح (رقابة) ، ففي الكويت مثلا ، حيث تقوم لجنة قضائية عليا بإدارة عملية الاقتراع ، ومن ثم التحفظ على هذا المصطلح باعتبار ان القاضي لا رقيب عليه الا الله ثم ضميره ، ولذلك تم استبدال المصطلح بأخر مثل (متابعة)، ودول اخرى استخدمت عبارات (رصد) او (مشاهدة) او (ملاحظة) او اي مصطلح اخر ، وجميعها تؤدي الى نفس المعنى والهدف [١٤] .

ويمكن ان يكون جهات المراقبة ممثلون عن دول بذاتها او منظمات دولية او عن منظمات مجتمع مدني او منظمات حكومية وغير حكومية ، او ممثلي المرشحين و الاحزاب المنافسة ، فضلا عن وسائل الاعلام المحلية والعالمية [١٥] ، وعلى هذه الفرق الحصول مسبقا على ترخيص

من الادارة الوطنية للانتخابات وان تمارس دورها وفقا للقواعد التي تضعها هذه الادارة [١٦] .

وهناك عدة عناصر اساسية لإنجاح الرقابة على الانتخابات أهمها [١٧] :

١. العنصر البشري : ونقصد به (المراقب) ، هو الشخص الذي يمارس عملية الرقابة على الانتخابات – ايا كان وصفه موظفا او سياسيا ام قاضيا وغيرهم – وينحصر دورهم بمراقبة مراحل العملية الانتخابية لغرض رفع تقارير عن نزاهتها و مدى التزامها بالمعايير الدولية و توفر معايير العدالة الانتخابية فيها .

٢. العنصر القانوني : من المفترض ان تجري الرقابة الانتخابية وفقا للدستور والقانون و الانظمة الانتخابية النافذة ، اي وفقا لمجموعة القواعد القانونية التي تنظم الانتخابات وتحدد اجراءات الرقابة ، فلكي تكون الرقابة معبرة عن مصلحة الهيئة الانتخابية ، يجب ان تقوم على شرعية قانونية .

٣. تخطيط رقابة الانتخابات : لتحقيق نجاح عملية المراقبة ، يستلزم وضع استراتيجية واضحة تحدد فيها الاهداف ، وكيفية التعامل مع الظروف والمناخ العملي والقانوني للوصول الى الفئة المستهدفة .

ويمكن تقسيم انواع الرقابة على الانتخابات الى نوعين رئيسيين ، الاول هو الرقابة الداخلية : وينقسم الى فئتين ، رقابة الدولة وأجهزتها المختلفة (رقابة حكومية) وتتمثل في الاشراف على عملية الانتخابات ، كالتي تقوم بها اللجنة الوطنية العليا للانتخابات ، او الاشراف القضائي على الانتخابات ، و (رقابة غير حكومية) والتي تتمثل في مراقبة منظمات المجتمع المدني .

اما النوع الثاني من الرقابة على الانتخابات فهي الرقابة الخارجية : وتنقسم ايضا الى فئتين ، رقابة دولية (الامم المتحدة والمنظمات الدولية) ، ورقابة اجنبية (تقوم بها الدول من خلال ارسال مراقبين او من خلال مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الانسان) [١٨] .

وعلى العموم فأن فرصد ومراقبة العملية الانتخابية سواء كان من قبل المراقبين الوطنيين او الدوليين يعد اداة هامة وفعالة في تعزيز نزاهة العملية الانتخابية ، و بالأخص المراقبة الدولية في البلدان التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي [١٩] .

وفيما يتعلق بالتشريعات الخاصة باعتماد المراقبين في العراق لضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية ، فقد اشارت القوانين الانتخابية الى اهمية الحفاظ على نزاهة الانتخابات ، ومن ضمن اجراءات المحافظة على النزاهة وجود مراقبين محليين ودوليين في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية ، وأشار قانون الانتخابات التشريعية رقم (٤٥) لعام (٢٠١٣) المعدل ، الى ان من اهداف القانون (ضمان عدالة الانتخابات وحريتها ونزاهتها) ، فضلاً عن ان الانظمة الخاصة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي من صلاحيتها اصدارها وفقا لقانونها المرقم (١١) لعام (٢٠٠٧) المعدل التي تضمنت انظمة خاصة للمراقبين الدوليين والمحليين في كل عملية انتخابية ، بذلك حرص المشرع العراقي على رفد النصوص القانونية بالعديد من الضمانات ، التي تتفق مع المعايير الدولية المعتمدة في حيادية و نزاهة الانتخابات ، و من اهمها الرقابة الانتخابية لسلامتها و ضمان العدالة الانتخابية فيها .

المبحث الثاني : الرقابة الدولية على الانتخابات

الديمقراطية طموح عالمي ومعيار يتجاوز الحدود الوطنية ، والدعم الدولي للانتخابات النزيهة والعادلة – سواء المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ، والحكومات الديمقراطية والمنظمات الاقليمية والحكومية الدولية – يجب ان يكون موضع تشجيع وترحاب من الدول ، والدعم الدولي للانتخابات النزيهة يتحمل بعض المسؤوليات ، منها ما يتعلق باحترام الخصوصية المحلية ، كما يفترض منه الالتزام ببناء القدرات المحلية والمؤسسات اللازمة من اجل جعل الديمقراطية مستدامة وذاتية وتتحلى بالشفافية ، من ثم توجد انواع متعددة من الجهات الفاعلة الدولية التي تعزز نزاهة المجتمع المدني العابرة للحدود الوطنية ، التي تساعد الشعوب على الحشد من اجل

انتخابات نظيفة ، و الاحزاب السياسية على المنافسة البناءة والفعالة ، و البرلمانات على ان تكون اكثر فاعلية في تمثيل الناخبين [٢٠].

ان الحساسية التي كانت موجودة لدى الكثير من الدول في السابق من الخوف من التدخل الاجنبي في شؤون الدول سياسيا لم يعد موجودا ، تجاه فكرة الاستعانة بمراقبين دوليين ، بل ان اكبر الدول حاليا بدأت تستعين بهم ، والغاية من هكذا نوع من الاشراف هو اعادة الثقة بالانتخابات عند اعلان نتيجة التصويت ، من اجل ضمان سلامة التمثيل ، وان يكون معبر عن ارادة الشعب [٢١] .

اولاً : ماهية الرقابة الدولية و اهميتها

ظاهرة الرقابة الدولية ، هي ظاهرة قانونية و سياسية ، حديثة النشأة ، ارتبط وجودها بالتطور الذي عرفه المجتمع الدولي الحاصل على مستوى تفعيل معايير ومبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية على مستوى العمل الانتخابي [٢٢]. وبرزت لأول مرة عبر دور الأمم المتحدة الذي تمثل في إرسال بعثاتها و مراقبيها لمتابعة سير العملية الانتخابية في بعض دول العالم ، و ذلك تطبيقاً لبرنامجها الموضوع آنذاك و المتمثل في مساعدة الشعوب المستعمرة من أجل نيل استقلالها مثل الفيتنام ، الصومال، و رواندا [٢٣] .

والرقابة الدولية على الانتخابات عملية يقصد بها " قيام اطراف دولية ، كهيئات او منظمات دولية كالأمم المتحدة ومنظمة الامن والتعاون الاوربي والاتحاد الافريقي بالرقابة على الانتخابات في هذا البلد او ذاك ، اذ تشكل هذه المنظمات فرقا من المراقبين للانتخابات ، كقسم المساعدة الانتخابية التابع للأمم المتحدة " [٢٤] .

ومن الملاحظ بأن اغلب المنظمات الدولية في العصر الحالي ، بدأت تروج لفكرة الرقابة الدولية على الانتخابات ، ولعل اشهرها تلك التابعة للأمم المتحدة ، والاتحاد الاوربي ، ومنظمة الشفافية الدولية ، وغيرها من المنظمات الغير حكومية الدولية [٢٥] ، وعلى هذا الاساس الرقابة الدولية على الانتخابات بكونها " تلك العملية الهادفة الى اطلاع المجتمع الدولي على

العملية الديمقراطية في الدولة المعنية ، وذلك بناءً على طلب الاخيرة بهدف الوقوف على مدى اتفاق العملية الانتخابية مع المعايير الدولية للديمقراطية ، ومدى تعبيرها على ارادة الشعوب ، هذا الدور الرقابي يتم من خلال مجموعة من اللجان الحكومية او المنظمات الدولية ، كالأمم المتحدة ، فضلاً عن بعض المنظمات غير الحكومية" [٢٦]

ففي الدول التي تكثر فيها النزاعات والصراعات والتسابق في الوصول الى سدة الحكم ، تكون الرقابة على الانتخابات فيها هدف اساسي للارتقاء بواقع العملية الانتخابية و كسب ثقة المجتمع الدولي ، وليس الامر مقتصرا بعملية الاقتراع بل لأهمية نتائج هذه العملية في زيادة ثقة المواطن بمخرجات العملية الانتخابية ، وتعمل على تشجيع جميع الاطراف المتنافسة بالالتزام بالأطر القانونية الخاصة بالانتخابات [٢٧] ، والهدف من اعتماد فرق المراقبة الدولية كما ترى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق هو " ضمان القيام بالعملية الانتخابية على وفق القانون الانتخابي العراقي والمعايير الدولية والتأكد من شفافية ونزاهة وعدالة العملية الانتخابية بكل مراحلها ، وهو يؤدي بالنهاية الى زيادة ثقة الناخبين بجميع مراحل العملية الانتخابية"[٢٨].

فمجرد وجود انتخابات لا تعطي الشرعية السياسية (الوطنية او الدولية) ، بل لابد من توفر ضمانات تشريعية اجرائية يقرها المشرع لحماية العملية الانتخابية ويخولها للجهات القائمة على تنفيذ الانتخابات لحمايتها من التزوير ، او ضمانات قضائية يعطى القضاء فيها الدور الحاسم في تقرير سلامتها ، فضلا عن رقابة الاعلام وممثلي الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني ، لكن كل هذه الضمانات تعتبر ذات طبيعة وطنية ، تقوم بها الدولة الحاكمة وهيئاتها ومؤسساتها الحاكمة التي لها المصلحة في فوز هذا الطرف او ذاك ، ومن هنا يبرز دور الجهات الدولية في ممارسة هذه الرقابة او الاشراف[٢٩] ، وقد عرفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرق المراقبة الدولية بأنها جهات دولية حكومية كالهيئات الدبلوماسية (السفارات والقنصليات) وجهات غير حكومية مثل الجمعيات والمنظمات والهيئات و الادارات الانتخابية الاخرى وغيرها تتقدم بطلب التسجيل للمشاركة في مراقبة العملية الانتخابية ، اما المراقبون

فهم اشخاص يرشحهم فريق المراقبة الدولي تعتمدهم المفوضية لمراقبة العملية الانتخابية نيابة عنه[٣٠].

اذن الرقابة الدولية على الانتخابات هي : العملية التي تهدف الى تحقيق انتخابات حرة ونزيهة من خلال ارسال البعثات المختلفة للإشراف والمتابعة والرقابة على سير العملية الانتخابية ومتابعة تفاصيل تلك العملية في الدول المختلفة التي تطلب بشكل رسمي مراقبة الانتخابات فيها ، من خلال اصدار التقارير التي تقيم تلك العمليات وتضفي عليها صفتي النزاهة والعدالة [٣١] .

ثانيا : اهمية الرقابة الدولية على الانتخابات

باتت مراقبة الانتخابات في الوقت الحالي ضرورة ملحة ، من اجل الاعتداء بنجاح العملية الانتخابية ، حتى اصبح من الامور المسلمة بها هو ان اية انتخابات حرة ونزيهة وعادلة نادرا ما تتم بدون وجود مراقبة مستقلة ومحايدة ، واغلب الدول المتقدمة ديمقراطيا اعلنت التزامها بدعوة مراقبين دوليين للقيام بمهمة مراقبة الفعاليات المتعلقة بالانتخابات الجارية فيها [٣٢] ، وقد ساعد مناخ عدم الثقة الذي افرزته الديكتاتوريات الحاكمة في دعم الاتجاه الى ضرورة الاستعانة برقابة خارجية على العملية الانتخابية ، لضمان سلامتها وجديتها ، والمطالب تراوحت بين استلزام الرقابة الدولية عبر منظمات الامم المتحدة المتخصصة او منظمات اقليمية ، او حتى عبر دول صديقة تتمتع بالثقة والمكانة التي تؤهلها لمراقبة العملية الانتخابية والإدلاء بشهادتها في مدى النزاهة والعدالة التي احاطت بها [٣٣] ، فوجود المراقبين الدوليين يعد من الممارسات المقبولة في الانتخابات العامة في جميع الدول الديمقراطية ، وضمان خارجي لانتخابات عادلة ، ويكونوا شهود على افضل ممارسة ديمقراطية تقوم بها الدولة [٣٤] .

ان الاراء المؤيدة لقبول الرقابة الدولية للانتخابات ، ترى فيها ضرورة لعدة اسباب ، ولعل اهمها هو اعطاء المصداقية لأجواء الانتخابات من الناحية الديمقراطية امام العالم الذي يراقب التحولات السياسية في الدول [٣٥] . لكونها تمثل متغيرا وسيطا بين العملية الانتخابية

وبين التحول الديمقراطي ، فالرقابة الدولية كانت عاملا مساعدا على انجاز انتخابات حرة في العديد من الدول ، التي ترتب عليها تغيير حقيقي في بنية النخبة الحاكمة – كما هو الحال في زامبيا والرأس الاخضر والنيجر – فوجود الرقابة الدولية في انتخابات هذه الدول ساهم في انجاز التحول الديمقراطي [٣٦] .

وللرقابة الدولية على العملية الانتخابية اهميتين على المستوى الدولي وعلى المستوى الداخلي ، فعلى المستوى الداخلي تساهم الرقابة الدولية على الانتخابات في بناء الثقة العامة في صدق ونزاهة العملية الانتخابية ، لما يتمتع به المراقبون الدوليون من موضوعية وحيادية الامر الذي من شأنه ان يساعد في حماية الحقوق السياسية للناخبين في الادلاء بأصواتهم والتعبير عن ارائهم بحرية تامة [٣٧] .

فضلاً عن ان القبول بوجود المراقبين الدوليين ، يعني عدم وجود النوايا لتزوير الانتخابات [٣٨]، وعدم خوف الحكومة من كشف اي عملية تزوير و استعدادها لإصلاح الوضع المريب والمشكوك فيه بالعملية الانتخابية والتعامل الواقعي والموضوعي مع الحقائق التي ستفرزها الانتخابات ونتائجها ، من ثم التقارير والتوصيات الصادرة من مجموعات المراقبين ، سيكون لها الدور الاكبر في اجراء تغييرات وتحسينات في القانون الانتخابي [٣٩] .

اما على المستوى الدولي فان الرقابة الدولية على العملية الانتخابية من شانها ان تعمل على اشراك الرأي العام الدولي في مراقبة العملية الانتخابية ، باعتبار ان مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان من المسائل التي تهم المجتمع الدولي ككل ، الامر الذي يؤدي الى زيادة الثقة في نزاهة وعدالة العملية الانتخابية من قبل المجتمع الدولي والمحلي والاطمئنان الى صحة وسلامة الهيئات والمؤسسات التي تفرزها[٤٠]، فضلاً عن كونها لا تشكل اي اعتداء على سيادة الدولة ، لأنها لا تتم إلا بموافقة الدولة ذاتها ، وهي في الوقت ذاته لا تشكل ضغوطا دولية ، بمعنى انها لا تعتبر تدخلا خارجيا [٤١]. وإنما تقوم بها منظمات دولية او اقليمية محايدة كمنظمة الامم المتحدة او غيرها ، لذلك يجب عدم الخلط بين الرقابة الدولية وبين الضغوط الدولية [٤٢] ، وإعلان

مبادئ الرقابة الدولية للانتخابات ، الصادر عن الامم المتحدة في عام ٢٠٠٥ اكد على ان الرقابة الدولية على اي انتخابات تصب في مصلحة الشعوب التي تشهد دولها مثل تلك الانتخابات ، وفي مصلحة المجتمع الدولي ايضا ، اذ ان الرقابة ينصب تركيزها على العملية الانتخابية وليس على النتائج ، فهي لا تهتم بالنتائج إلا بقدر صحتها ودقتها ، وهو ما اكده المبدأ الخامس من الاعلان ، والذي اكد على ضرورة قيام بعثات المراقبة في سبيل اطلاع الرأي العام بإصدار البيانات الدقيقة والموضوعية من اجل الارتقاء بمستوى العملية الانتخابية [٤٣] .

ثالثاً : دور الرقابة الدولية في الانتخابات العراقية

ان الاستعانة بالخبرة الدولية في مجال الانتخابات اشرافا ومساعدة في العراق بعد الانتقال الديمقراطي الحاصل فيه بتغير نظام الحكم عام ٢٠٠٣ اخذ صورا واسعة وواضحة ، سيما و العراق لم يكن له سابق عهد بالمؤسسات الديمقراطية و الخبرات المطلوبة في ادارة الانشطة الانتخابية[٤٤]، فبدءاً من المرحلة الانتقالية ، اذ حث الامر رقم (٩٢) الصادر من سلطة الائتلاف المنحلة مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة " بالاستفادة من التشاور عن كثب مع الهيئات الدولية ، مثل الامم المتحدة " [٤٥] ، ومن اجل ادارة انتخابات تحظى بالثقة والمصداقية ، اتاح لها القانون اعلاه بأن " تستفيد من تجربة الخبراء الدوليين في مجال الانتخابات ، بمن فيهم على وجه الخصوص ، الامم المتحدة "[٤٦] ، و اتاح الامر(رقم ٩٢ لعام ٢٠٠٤) للجهاز الاداري القائم على ادارة الملف الانتخابي في العراق وهي مفوضية الانتخابات ان تسعى للحصول على المساعدة المناسبة من المجتمع الدولي بما في ذلك توفير التمويل او الموارد الاضافية بصورة مباشرة [٤٧] .

وقد تمثلت المساعدة الانتخابية الدولية والدعم اللوجستي للعمليات الانتخابية بفريق المساعدة الانتخابية الدولية التابع للأمم المتحدة (

UNAMI) ، الذي قام بتنسيق كل المساعدات الانتخابية الدولية المقدمة من دول مختلفة ، لا سيما الدولة المانحة ، كما ساهم بتقديم المساعدة التقنية من اجل بناء وتقوية المؤسسات الانتخابية العراقية . وبناءا على طلب من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق فقد تم تأسيس البعثة الدولية للانتخابات العراقية في كانون الاول عام ٢٠٠٤ من قبل منظمة الامم المتحدة ومهمة هذه البعثة هو تقديم المشورة والمساعدة الى المفوضية [٤٨] .

اشادت البعثة الدولية للانتخابات العراقية في تقريرها النهائي لانتخابات مجلس النواب العراقي (الدورة الاولى) في ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥ ، بان الانتخابات كانت مطابقة للمعايير الدولية ، وبان الاستعدادات ما قبل الانتخابات جرى تنظيمها بشكل مهني وتنفيذها بكفاءة في ظل ظروف امنية وسياسية ولوجستية فريدة في العراق ، فضلاً عن ان النتائج النهائية الصادرة عنها ذات مصداقية بعد ان جرى عد وفرز لأصوات الناخبين باحترافية وكفاءة وإنها جاءت معبرة عن ارادة الجماهير[٤٩].

و بانتهاء المرحلة الانتقالية في العراق بإقرار الدستور الدائم ، وصدور قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لعام (٢٠٠٧) المعدل عن مجلس النواب العراقي ، الذي اشار في احدى مواده بأنه (على المفوضية الاستعانة بخبراء دوليين في مجال الانتخابات من منظمة الامم المتحدة في مراحل اعداد وتحضير وإجراء الانتخابات والاستفتاءات) [٥٠] . ولعل هذا ما يفسر وجود فريق الدعم الدولي التابع للأمم المتحدة الذي يعمل مع المفوضية لحد الان ، مع الاشارة الى ان دوره بعد عام ٢٠١٢ اصبح استشاريا فقط ، نتيجة لتنامي الخبرة النظرية والميدانية لدى

كوادر مفوضية الانتخابات العراقية ، نتيجة تعدد العمليات الانتخابية التي قاموا بإجرائها منذ عام ٢٠٠٥ ولحد الان [٥١] ، ولا شك بان وجود الخبرات الدولية في العراق منذ عام ٢٠٠٤ مراقبة وإشرافا للانتخابات خلال المرحلة الانتقالية ، وفي مراقبة الانتخابات فقط بعد عام ٢٠٠٧ ، لم يمس بأي حال من الاحوال سيادة العراق سيما وإنما جاءت وفق مبادئ الاعلان الدولي الخاص بالمراقبين الدوليين ، والتزام هؤلاء المراقبين بمدونة السلوك الخاصة بهم ، فضلاً عن ذلك توقيعهم لوثيقة الالتزام بقواعد السلوك ، التي تعتبر جزءا من وثائق الاعتماد للمراقبين لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، اذ تضمنت التزامهم بالقوانين والأنظمة الخاصة بالدولة العراقية ، فضلاً عن ان العراق شارك هو الاخر عبر (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) كبعثة مراقبة دولية في العديد من العمليات الانتخابية المقامة في دول العالم بعد تلقيه دعوات من تلك الدول لمراقبة الانتخابات فيها [٥٢] .

ولغرض الاسهام بفاعلية في مراقبة الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠ لتقييم العملية الانتخابية و توفير متطلبات العدالة الانتخابية فيها ، فقد وجهت المفوضية دعوات رسمية الى (٨٥) منظمة و هيئة دبلوماسية و سفارة ، ليصبح مجموع المراقبين الدوليين المعتمدين لديها (١٤٤٧) مراقباً دولياً ، سيما و أن انظمة الاخيرة اتاحت للسفارات والقنصليات والمنظمات الاجنبية او فروعها الموجودة في العراق ان تتقدم بطلب التسجيل لاعتماد مراقبين نيابة عنها ، وقد صدرت العديد من التقارير لفرق المراقبة الدولية متضمنة تقييم ملاحظاتهم بشأن الانتخابات العراقية ، ومنها تقرير الاتحاد الاوربي لتقييم الانتخابات في العراق ٢٠١٠ ، وتقرير الامانة العامة

للجامعة العربية ، وتقرير المعهد الدولي لمراقبي الانتخابات – فريق العراق الذي خلص في استنتاجاته إلى ان "عمليات التفتيش التي قمنا بها على الانتخابات تأخرت جراء سلسلة من القنابل التي هزت بغداد ، ونريد ان نثني على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بسبب قيامها بوضع الية فعالة على مستوى الامة وعلى المستوى الدولي ، وقد لاحظ الفريق تحسنا كبيرا في عملية الانتخابات العامة منذ عملية الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٥، وبغض النظر عن النقائص التي يجوز تسجيلها التي نادرا ما تخلو منها الانتخابات في اي مكان ، فان اساسيات الانتخابات الديمقراطية متوفرة ، ويمكن تصحيح الاخطاء الميكانيكية ، ان الثقة بالنظام امر ضروري ولازم والثقة تنمو مع الاستخدام " [٥٣] .

و الامر ذاته ينطبق في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٤ ، اذ بلغ عدد المراقبين الذين تم اعتمادهم من قبل المفوضية (١٢٣٢) مراقب دولي ، ومن مختلف الدول سواء منظمات دولية ام دبلوماسيين ، وقد صدرت العديد من التقارير والتصريحات من قبل هذه الفرق ، ولعل ابرزها خطاب الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة (نيكوي ميلادينون) الذي جاء فيه (اود ان اثني على الجهود التي بذلتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ضمان انتخابات عراقية بالكامل ، ثم اعدادها بطريقة مهنية و اقامتها في مواعيدها المحددة متماشية مع الالتزامات الوطنية ومسترشدة بالمعايير الدولية) .[٥٤] وفي انتخابات مجلس النواب ٢٠١٨ (الدورة الرابعة) اعتمدت المفوضية (٢٣٩٥) مراقب دولي ، وعلى مدى الدورات الانتخابية اصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق انظمة خاصة بفرق المراقبة الدولية للانتخابات ، لعل اخرها النظام رقم (٤) لسنة

٢٠١٨ ، الذي نص فيه بان تقوم المفوضية بتسجيل فرقا دولية لمراقبة كافة مراحل العملية الانتخابية بعد حصولها على الموافقات الرسمية من الجهات ذات العلاقة [٥٥] ، وعدم السماح بالمراقبة إلا لمراقبين ينتسبون الى فريق معتمد لدى المفوضية [٥٦] ، واعتماد هذه الفرق يتم في المكتب الوطني او مكتب هيئة اقليم كردستان [٥٧] ، مع منح الحق للمراقبين الدوليين اصطحاب المترجمين والموظفين الامنيين معهم اثناء عملية المراقبة لتسهيل مهام عملهم [٥٨] ، ويعد التوقيع على قواعد السلوك والالتزام بها من شروط الاعتماد لفرق المراقبة ويتم سحب الاعتماد للفريق في حال خرقه لهذه القواعد [٥٩] ، فضلاً عن الزام الفرق بعدم التدخل في العملية الانتخابية او رفع شكوى عنها ، و يحق لهم ان يلفتوا انتباه موظفي المفوضية عن القضايا التي تحدث اثناء تواجدهم في مراكز الاقتراع ، والمفوضية غير ملزمة بالأخذ بها [٦٠] .

ومن الملاحظ بأن قواعد السلوك الصادرة من المفوضية حددت بان تكون النشاطات التي يمارسها مراقبو الانتخابات محكومة بخمسة مبادئ عامة هي : احترام القوانين و الانظمة ، والتيقن ، و الموضوعية ، و الاستقلالية ، و الحياد [٦١] ، اما فيما يخص الية التسجيل للفريق الدولي ، فتكون عن طريق توجيه دعوات من قبل المفوضية الى الجهات الدولية للمشاركة في مراقبة العملية الانتخابية بالتعاون والتنسيق مع وزارة الخارجية العراقية ، وتزويد الجهات الراغبة منها بنسخ من اجراءات الاعتماد وقواعد السلوك وكافة المعلومات الخاصة بالعملية الانتخابية ، ويتعين على فريق المراقبة الدولي ترشيح ممثل مخول له يتولى عملية التسجيل والاعتماد [٦٢] .

المبحث الثالث : الرقابة المحلية على الانتخابات

تعكس عملية مراقبة الانتخابات اهتمام المجتمع بتحقيق انتخابات ديمقراطية ، كمرحلة من مراحل توطيد الديمقراطية ، بما تتضمنه هذه المراحل من احترام لحقوق الانسان ولإحكام القانون ، لكون هذه المراقبة ينصب تركيزها على تثبيت الحقوق المدنية و السياسية ، من ثم لابد لها ان تستند الى أرقى المعايير الحيادية المعتمدة على صعيد التنافس السياسي، وان تخلو من اي اعتبارات تخالف مبدأ الحيادية [٦٣] .

والانتخابات باعتبارها احد مظاهر السيادة وفقا لمفهومها الحديث، تعطي الفرصة لممارسة نظام الحكم على اسس ديمقراطية عريضة ، وتعتمد على توسيع نظام المشاركة السياسية في الحكم لكل افراد الشعب عبر مؤسساته غير الرسمية التي اصبحت شريكة فاعلة في الية الحكم وتحديد اهدافه ، لذلك فان ابرز وظائف المجتمع المدني هي تقوية الجماهير وتوعيتهم ليتولوا الدفاع عن مصالحهم ، وهذا لا يتم إلا اذا تم العمل على بناء دور مؤسساتي يعمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية والمواطنة وحقوق الانسان ، عبر توعية الناس بحقوقهم والدفاع عنها من خلال ادوار عملية يتم فيها حشد وتجنيد مراقبين ومتطوعين و اعدادهم وتدريبهم من اجل خلق فرق عمل فاعلة وكفوءة وحيادية ، تراقب سير الانتخابات من بدايتها الى نهايتها[٦٤]، فلقد اضحى لمؤسسات المجتمع المدني دورا مهما في العملية الانتخابية ، نتيجة اسهامها الفاعل والحيوي في ضمان حياد وعدالة الانتخابات وفقا لدورها في توعية الناخبين والرقابة على كافة مراحل العملية الانتخابية [٦٥] .

اولاً : مفهوم المجتمع المدني و دوره في المشاركة السياسية

المجتمع المدني هو اولا وقبل كل شيء مجتمع المدينة ، والمدنية سكان مقيمون ، فضلاً عن كونها نظام سياسي يقوم على مشاركة اعضائها في تدبير شؤونها ، لذلك كانت المدنية وتدبيرها السياسي عنصران متلازمان في المفهوم اليوناني **city** والذي اشتق منه هذا المفهوم ، وتتعدد اليوم في الادبيات العالمية والمحلية التسميات التي تطلق على المجتمع المدني منها المنظمات غير الحكومية ، او غير الرسمية ، مؤسسات المجتمع المدني ، القطاع الخيري او التطوعي ، جمعيات النفع العام ، القطاع الثالث (الاول الحكومي، والثاني الخاص) ، الجمعيات الاهلية [٦٦] .

وتعود بدايات استعمال مصطلح المجتمع المدني الى عام ١٥٩٤ ، حيث كان مرادفا للمجتمع المحلي انذاك ، والذي يعني به مجموعة الافراد الذين يسكنون المدن ، ومن ثم اخذ المصطلح معنى اكثر تخصيصا فأصبح يدل الى المجتمع المتحضر وغير المحكوم بسلطة سياسية ، ثم انتقل ليشكل مفهوما مرجعيا يقف الى جنب مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان [٦٧] .

و نتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدها العالم في مختلف مجالات الحياة في القرن العشرين ، بدأ تردد مصطلح "مؤسسات المجتمع المدني " في الاوساط الدولية في أكثر من مناسبة ، من اجل افساح المجال أمام هذه المؤسسات في إدارة الشؤون العامة ، بمشاركة باقي أطراف المجتمع [٦٨].

واختلف المفكرون في وضع تعريف محدد للمجتمع المدني ، فعرفه البعض ، " المؤسسات الاهلية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة ، ويكون نشاطها هو النشاط الشعبي المنظم عن طريق الاحزاب وجمعيات النفع العام "[٦٩] فيما عرفه البعض

الاخر بكونه " جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة منها اغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القوي ، ومثال ذلك الاحزاب ، ومنها اغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة ، ومنها اغراض مهنية كما هو الحال في النقابات للارتقاء بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح اعضائها ، ومنها اغراض ثقافية كما هو الحال في اتحاد الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي ، ومنها اغراض اجتماعية لأجل السلام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية " [٧٠] ، و برز لمنظمات المجتمع المدني دور فاعل في تنظيم وتحفيز مشاركة الناس في تقرير مصائرهم وفي مواجهة السياسات التي تؤثر في حياتهم ، وفي الوقت ذاته تعد مدارس سياسية للتنشئة على الديمقراطية ، وحاضنة للديمقراطية ، عبر نشر القيم الديمقراطية في المجتمع ، وتوفير اجيال من العناصر القيادية لمختلف الهيئات المؤسسية في الساحة السياسية بما فيها الاحزاب وهيئات الحكم (البرلمان) . من هنا ينظر للمجتمع المدني كونه دعامة للديمقراطية ، من ثم تبدو الصلة واضحة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، فلا تطور لمؤسسات المجتمع المدني إلا في ظل نظام ديمقراطي ، ولا يقام نظام ديمقراطي دون مؤسسات المجتمع المدني ، بالتالي اركان العملية الديمقراطية تتكامل ، لكونها قنوات للمشاركة السياسية [٧١] . فضلاً عن وظيفتها بالتعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها للمؤسسات الحكومية التي بدورها تتولى عملية تحويلها وإنتاجها بصيغة قرارات وسياسات عامة [٧٢]، بالتالي نجد بأن لمؤسسات المجتمع المدني دور فاعل في تعزيز المشاركة السياسية والديمقراطية من خلال المهام التي تضطلع

بها عبر اشاعة الثقافة المدنية والديمقراطية في المجتمع وتربية المواطنين على تقبل هذه الثقافة وترسيخها في حياتهم اليومية والعمل على تدريبهم عمليا على الممارسة الديمقراطية [٧٣] ، و انعكاسا لما تقدم على التجربة العراقية ، نجد بأن الدستور العراقي الدائم الصادر عام ٢٠٠٥ نظم العلاقة ما بين الدولة و مؤسسات المجتمع المدني ، اذ اشارت احدى مواده بأنه ينبغي على الدولة ان تحرص " على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون " [٧٤] ، و شهدت السنوات الاخيرة تحسن في صورة منظمات المجتمع المدني سواء بين وسائل الاعلام والجمهور ، مع ازدياد توسع عمل هذه المنظمات في المساعدة الانسانية ودعم النازحين ، وتحقيق النجاح في المناصرة من اجل اجراء تحسينات على البيئة القانونية للمجتمع ، من خلال الضغط والمناصرة لصالح قضايا حقوقية ومجتمعية كالضغط على الحكومة للنظر في مشاريع قوانين (مكافحة التمييز ، حرية التعبير ، تعديل قوانين الانتخابات) ، والمشاركة بشكل واسع في المظاهرات والاحتجاجات المطالبة بتوفير الخدمات وتحسين واقع حقوق الانسان ، وهو ما يعكس بالتالي زيادة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات بداخل المجتمع العراقي [٧٥] ، من ثم موضوع المجتمع المدني في العراق تجاوز كونه حاجة الى كونه ضرورة ملحة خاصة و البلد يمر بمرحلة تغيير واسع وشامل [٧٦] .

ثانيا : دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة الانتخابية

تتمثل الغاية الرئيسة من الرقابة الانتخابية في مراقبة اداء الجهات والإفراد المعنيين بإدارة العملية الانتخابية من اجل الاطمئنان على ان الاجراءات تسير وفق القانون ، حتى يأمن المجتمع المدني بان العمليات

الانتخابية تجري بشكل صحيح وغير منحاز ، بالتالي تتحقق الغاية من ارساء مبادئ العدالة الانتخابية [٧٧] . من ثم فان هناك دور هام لمنظمات المجتمع المدني في الانتخابات بالإسهام في توعية الناخبين ، ورقابة العملية الانتخابية بكل مراحلها ، عبر تعريف الناخبين بحقوقهم والمساعدة في الدفاع عنها بشكل عملي ، والعمل على حشد وتجنيد المراقبين والمتطوعين الذين يتم تدريبهم و تأهيلهم بكفاءة ، لمراقبة سير عملية الانتخاب من بدايتها الى نهايتها للتأكد من سلامة ونزاهة العملية الانتخابية وعدالة وحياد القائمين على ادارتها ، فضلاً عن الافصاح عن الاخطاء التي شابت اجراءاتها ، من اجل تصحيحها وتلافيها في الانتخابات القادمة [٧٨] ، و الرقابة الوطنية على الانتخابات لا تقتصر على منظمات المجتمع المدني ومراقبيها المتصفين بالاستقلالية ، و انما توجد الرقابة التي تقوم بها الاحزاب السياسية ، حفاظا على نزاهة العملية الانتخابية وضمان حقوق مرشحيها المشاركين خشية التلاعب والتزوير ، فضلاً عن رقابة وسائل الاعلام والصحافة التي تقوم بمتابعة سير الانتخابات [٧٩] ، و رقابة الاحزاب السياسية و ممثلي المرشحين هي إمتداد للرقابة الشعبية ، التي تعد من أهم مقومات الحكم الرشيد ، لكونهم الفاعلين الأساسيين في العملية الانتخابية ، اذ يمكنهم تشوية الاخيرة باستعمال الممارسات غير المشروعة ، لذلك حرصت القوانين الانتخابية على تحديد كيفية ممارسة رقابة الاحزاب و المرشحين على العملية الانتخابية و بالأخص مرحلة الاقتراع ، للحد من قدرتها السلبية ، وإعطاء متسع كافٍ لها من الحرية للتنافس في الانتخابات [٨٠] .

وتعد مؤسسات المجتمع المدني – المتمثلة بالمنظمات والنقابات – افضل الجهات المحايدة في مراقبة الانتخابات بالقياس الى الاحزاب السياسية

كونها ذات مصلحة مباشرة في الانتخابات مما يجعلها منحازة ، والأمر ذاته ينطبق على بعض وسائل الاعلام التي قد تكون بيد السلطة الحكومية او تابعة لجهات سياسية ، بالتالي تكون مؤسسات المجتمع المدني اكثر حيادية من غيرها وان كانت بعضها تابع للسلطة إلا انه بذات الوقت البعض الاخر يكون مستقل ويعمل على كشف الظواهر السلبية في المجتمع ورصد العملية السياسية وبالأخص الانتخابات ، فالنهج السائد لدى الديمقراطيات العريقة في العالم هو ان ينصب الاهتمام على الانتخابات (كعملية) اكثر من التركيز بنتائجها ، من ثم اذا نجحت هذه المنظمات بتطوير وسائلها للمراقبة الانتخابية فان تقييمها للعملية الانتخابية سوف يعد موضع ثقة واطمئنان لدى الجميع [٨١] ، فضلاً عن ان تشكيل جماعات اجتماعية محلية قادرة على مراقبة الانتخابات من دون مساعدة خارجية ، عنصر اساسي من التنمية الديمقراطية ، لكونهم على معرفة تامة بالثقافة السائدة في المجتمع ، ولغة الدولة ، وتتوفر لديهم القدرة على متابعة بعض الخروقات التي قد تمر دون ملاحظة موظفي مكتب التصويت ، او حتى المراقبين الدوليين ، وغالبا ما نجد بأن منظمات وجمعيات المجتمع المدني المحلية ، افضل تجهيزاً لتنفيذ انواع من الرقابة بكفاءة ، مثال على ذلك التحقق من صحة ودقة سجل الناخبين ، ورصد الية رفع الشكاوى ، وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان ، رصد وسائل الاعلام ، فضلاً عن دورها الفاعل في مجال الاصلاح الانتخابي[٨٢].

وقد منحت الانظمة الديمقراطية الحق لمنظمات المجتمع المدني في متابعة الانتخابات من داخل مراكز ومحطات الاقتراع ومن خارجها ، ومتابعة مرحلة عد وفرز الاصوات وإعلان النتائج ، وأهمية مشاركتها يأتي

من دورها الفاعل في توثيق ورصد الايجابيات والسلبيات من اجل تحقيق الحيادية والنزاهة في الانتخابات [٨٣] .

وفي اطار عمل فرق المراقبة المحلية يجب ان يكون وفق اطار المبادئ العالمية للمراقبة ، التي اوجبت على ان تعمل فرق المنظمات المدنية بحيادية تامة وبكل تجرد وبعيدا عن أي شكل من اشكال التمييز ، فضلاً عن حشد وحث المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة ، والمراقبة الحيادية تفرض عليها ان تتعامل بكل تجرد مع سائر الاحزاب السياسية والمرشحين ، وعلى التعاون مع هيئة ادارة الانتخابات وسائر المعنيين بالشأن الانتخابي ، وان تتميز بالاستقلالية عن الحكومة وعن سلطة ادارة الانتخابات ، وتتوخى الشفافية المطلوبة في استنتاجاتها ، وان يكون تقييمها للعملية الانتخابية دقيق ومتجرد من أي اعتبارات ممكن ان يدل من خلالها على تسليمها بصدقية الانتخابات او بعدم صدقيتها ، وان تساهم المراقبة الحيادية في تقليص احتمالات اندلاع اعمال عنف جراء الانتخابات والحيلولة دون وقوعها[٨٤].

ثالثاً : دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة في الانتخابات التشريعية العراقية :

تشكل الرقابة في البلدان التي تشهد عملية تحول ديمقراطي اهمية كبيرة ، نتيجة ضعف الثقة في المؤسسة الرسمية ، وحاجة المواطنون فيها الى المزيد من الاجراءات للاطمئنان على توفر العدالة الانتخابية في الانتخابات [٨٥] . و إذا كانت الكثير من دول العالم انخرطت في حركة التحول الديمقراطي في موجاتها المتعددة سواء كانت راغبة أو مضطرة ، نتيجة لدوافع داخلية أو خارجية أو كلاهما فان العراق لم ينخرط في حركة التحول

الديمقراطي و بموجتها الأولى إلا بعد التاسع من نيسان من عام ٢٠٠٣[٨٦]، و مثلت الانتخابات في العراق بعد هذا التاريخ الانتقال إلى محطة جديدة في تاريخه لها مكوناتها الاجتماعية و الثقافية و السياسية ، لكونها أداة رئيسة تتيح مسألة المسؤولين في الحكم و إخضاعهم للرقابة الشعبية لضمان المساواة السياسية بين المواطنين و القوى السياسية و الاجتماعية [٨٧]، وكان من اهم الخطوات لأجل المباشرة بتنفيذ عملية الانتخابات هو تأسيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لتكون السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق عن تنظيم و إجراء و مراقبة الانتخابات العامة في العراق بكل انواعها [٨٨].

و تعد الرقابة على الانتخابات في العراق – من حيث الأصل – رقابة على اعمال الحق في المشاركة في الشؤون العامة التي نص عليها الدستور العراقي في المادة (٢٠) منه (للمواطنين ، رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) [٨٩] . من ثم فقد تعزز هذا النص الدستوري بقوانين الانتخابات المتعاقبة و الانظمة الانتخابية الصادرة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات . ومن الملاحظ ان الدستور و قوانين الانتخابات العراقية لم تشر الى اي نوع من الرقابة على الانتخابات ، سواء كانت رقابة دولية او رقابة الكيانات السياسية و الافراد و المنظمات غير الحكومية المهتمة بمراقبة الانتخابات و اليات اعتمادها[٩٠] ، تاركة ذلك الى الانظمة الصادرة من قبل المفوضية وفقا لصلاحيتها في تنظيم العملية الانتخابية .

ونجد ان انظمة المفوضية عرفت فريق مراقبي الانتخابات بأنه " مجموعة مسجلة لدى المفوضية لمراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية ،

لتقييمها ورفع عنها خلال مدة محددة وتقسم الى (فرق مراقبة محلية وفرق مراقبة دولية " [٩١] ، ومراقب الانتخابات هو " شخص مسجل ضمن فريق المراقبين تعتمده المفوضية بمراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية نيابة من الجهة التي تخوله " [٩٢] .

لقد اعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العمليات الانتخابية السابقة فرق مراقبة محلية ودولية ، لمراقبة كافة جوانب العمليات الانتخابية ، باعتبارهم عنصرا مهما من عناصر الممارسة الديمقراطية ، حيث تأكدت اهمية دور المراقب عبر الحضور الفاعل للمراقبين في المراكز الانتخابية (مراكز تسجيل الناخبين ومركز ادخال البيانات ومراكز ومحطات الاقتراع ومركز العد والفرز) [٩٣] .

و يتعين على فرق المراقبة الالتزام بالأنظمة الصادرة من المفوضية وقواعد السلوك الخاصة بمراقبي الانتخابات ، وتكون مسؤولة عن اطلاع مراقبيها على الانظمة المذكورة لأجل التقييد بمضامينها و يحق للمفوضية سحب اعتماد فريق او مراقب انتخابي يقوم بخرق هذه القواعد ، ويقع على عاتق الفريق تحمل تدابير الدعم والتكاليف المرتبطة بواجباته الخاصة بالمراقبة كافة ، و يقدم اسم المراقب للاعتماد في المحافظة التي يسكنها ، ويجب ان يتحلى المراقب بالشفافية والقدرة العالية على مراقبة اجراءات جوانب العملية الانتخابية ، فضلاً عن التزامه بالحيادية و عدم اظهار الدعم لأي جهة سياسية او حزبية او ابداء المعارضة ضد أي كيان سياسي او مرشح في الانتخابات ، ولا يجوز للمراقبين في أي حال من الاحوال التدخل في العملية الانتخابية او رفع شكوى عنها [٩٤] .

و يكون للمراقبين المحليين المعتمدين دوراً في مراقبة عملية تحديث سجل الناخبين ، ولهم ان يشهدوا جميع العمليات التي تتم في مراكز التسجيل ، من دون الاطلاع على البيانات الشخصية للناخبين في استمارة التحديث ، لضمان شفافية ونزاهة عملية التسجيل ، ويحق لهم التواجد في مركز ادخال البيانات في المركز الوطني لمراقبة جميع مراحل عملية ادخال البيانات الخاصة بتحديث سجل الناخبين . فضلاً عن ذلك يسمح للمراقبين دخول مراكز الاقتراع ومراقبة عملية الانتخاب ، من دون عرقلة عملية الاقتراع او التدخل فيها ، ويكون تواجدهم منذ بدء عملية الاقتراع والى انتهائها بعد اتمام الفرز والعد في محطات الاقتراع ، و يحق للمراقبين الدخول الى مركز العد والتدوين التابع للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لمراقبة جميع مراحل عملية عد وفرز الاصوات الجارية في المركز [٩٥] .

و لا شك ان غياب المراقبين في محطة الاقتراع له تأثيرات عديدة وهامة ، فالمسؤولية المباشرة التي يتحملها موظفو الاقتراع بالتلاعب خلال عملية الاقتراع تقابلها عجز من قبل وكلاء الكيانات السياسية والمراقبين الذين لا يملكون الية انتخابية دقيقة وممكنه لمراقبة العملية الانتخابية ، بالتالي هذا الحضور له اهمية كبيرة خاصة في المناطق المغلقة [٩٦] .

ان جميع المنظمات وشبكات المراقبة المحلية الراغبة بمراقبة العملية الانتخابية تكون مدعوة للتسجيل واعتماد مراقبيها في الانتخابات ، شريطة عدم الجمع ما بين عملها كمراقبين في يوم الاقتراع وبين تمثيلها لوسائل الاعلام او وكلاء للأحزاب السياسية [٩٧] ، ويمكن للجهات غير الحكومية كافة بما فيها (المنظمات والشبكات والجمعيات) والنقابات والاتحادات المجازة وفقا للقانون العراقي التسجيل لدى المفوضية لغرض اعتمادها كفرق

مراقبة للانتخابات ، بناء على طلب رسمي يقدم من قبل المخول الرسمي لفريق المراقبة ، و تحدد المفوضية عادة بدأ عملية التسجيل في عموم مكاتبها الانتخابية في المحافظات قبل موعد عملية الاقتراع وتنتهي قبل خمسة ايام من يوم الاقتراع [٩٨] .

و انطلاقا من اهمية المراقبة في تعزيز العدالة الانتخابية للإطراف المشاركة في العملية الانتخابية ، فقد اعتمدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أساليب معتمدة دولياً للتوثق من نزاهة العملية الانتخابية و شفافيتها و انفتاحها على كل الاطراف كافة ذات العلاقة ، و توفير كل الشروط الممكنة لتمكين الوكلاء و المراقبون المعتمدون من تمحيص بعض او كل عناصر العملية الانتخابية [٩٩] ، فتم اعتماد ما يزيد على (١٣٠٠٠٠) الف مراقب ، فضلاً عن اكثر من (٢٧٠٠٠٠) الف و كيل كيان سياسي ، في انتخابات مجلس النواب (الدورة الاولى) عام ٢٠٠٥ ، وشهدت انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٠ (الدورة الثانية) تجسيد حقيقي للركيزة الهامة من ركائز الانتخابات الديمقراطية ، بحضور عدد هائل من المراقبين و الاعلاميين الدوليين و المحليين [١٠٠] ، اذ تم تسجيل (٤٩٢) فريق مراقبة تضم في عضويتها (١١٤٦١٥) مراقب محلي ، أي بما يقارب مراقبان محليان لكل محطة اقتراع و هذا يعد معدلاً مرتفعاً على مستوى المعايير الدولية في الرقابة الانتخابية ، فيما بلغ وكلاء الكيانات السياسية المشاركة في العملية الانتخابية (٤٧٦٣٦٦) وكيل كيان سياسي ، مشكلين ما يقارب (٩) وكلاء كيانات سياسية لكل محطة اقتراع و هذا يعد صمام أمان رئيسي في الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية [١٠١] .

و أولت المفوضية في انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٤ اهتماما كبيرا بشركاء العملية الانتخابية متمثلة بوكلاء الكيانات السياسية و المراقبين المحليين ، لجميع مراحل العملية الانتخابية ، ايمانا منها للدور الذي يلعبه الشركاء في زيادة تحقيق النزاهة و العدالة الانتخابية ، اذ تم اعتماد (١٧٠٧٨٩) مراقب محلي و (٦٢٧٤٢٣) وكيل كيان سياسي [١٠٢] ، اما في انتخابات مجلس النواب فقد بلغ عدد المراقبين المحليين (١٧٠٩١٠) مراقب ، وعدد وكلاء الكيانات السياسية (٤٨٥٨٩٠) وكيل ، بالتالي يلاحظ اتساع اعداد المراقبين المعتمدين في الانتخابات التشريعية العراقية ، مما يدل على الاهمية المتزايدة للمراقبين باعتبارهم احدى الوسائل المهمة في العملية الانتخابية للوصول الى العدالة الانتخابية المنشودة .

الخاتمة

١. تمثل الانتخابات العادلة و الحرة و النزيهة من أهم الآليات التي تعمل على تعزيز اركان الديمقراطية ، و التجسيد الحقيقي لمبدأ "الشعب هو مصدر السلطة "عن طريق إتاحة الفرصة له لاختيار من يحكمه و يمثله في مؤسسات الحكم بحرية ، فضلا عن أنها اداة لتجديد شرعية الحكام و محاسبتهم ، بالمقابل ان الانتخابات التي تفتقد لمعايير العدالة و النزاهة الانتخابية تكون مصدراً للعنف و تعمق من الانقسام المجتمعي ، و تزرع حالة عدم الثقة بين المواطنين تجاه العملية الانتخابية و السياسية .

٢. تعد مراقبة الانتخابات من وسائل الوقاية الهامة للعدالة الانتخابية ، لكونها من اهم وسائل المتابعة و التحقق التي من شأنها حماية استقامة العملية الانتخابية ، وتعزز من مشاركة الناخبين و المرشحين في الانتخابات و من الملاحظ ارتفاع عدد مراقبي الانتخابات من الفرق الدولية في العراق و هو الامر الذي يساهم في اضفاء الشفافية عليها و يعزز من مصداقيتها على الاطار الدولي ، فضلا عن الرقابة المحلية المتمثلة في مراقبي منظمات المجتمع المدني ووكلاء الكيانات

السياسية التي وضعت آلاليات التي تكفل تواجدهم في جميع المحطات الانتخابية على الرغم من عدم الالمام الكافي بمجريات و مراحل الاجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية لدى بعضهم

٣. يظهر من خلال البحث الاثر المهم للرقابة الدولية على الانتخابات و بالأخص في الدول التي تشهد عملية التحول نحو الديمقراطية ، لذلك اولت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اهتماما كبيرا بفتح المجال امام فرق المراقبة الدولية في مراقبة جميع الاستحقاقات الانتخابية في الدورات الانتخابية التشريعية الاربعة منذ عام ٢٠٠٥ و لغاية ٢٠١٨ ايماناً منها بأهمية الرقابة في الحفاظ على عدالة و شفافية الانتخابات و نتائجها.

التوصيات / /

١. تعكس المراقبة الدولية للانتخابات اهتمام المجتمع الدولي بتحقيق انتخابات ديمقراطية ، كجزء من توطيد الديمقراطية ، بما تكتنفه هذه المهمة من احترام لحقوق الإنسان ولأحكام القانون ، ولما كانت هذه الرقابة التي تصب تركيزها على الحقوق المدنية والسياسية تأتي في إطار المراقبة الدولية لحقوق الإنسان ، كان لابد من أن تستند إلى أرقى معايير الحيادية المعتمدة على صعيد التنافس السياسي الوطني ، وأن تخلوا من أي اعتبارات ثنائية أو متعددة قد تخالف مبدأ الحيادية ، الأمر الذي يستدعي رعاية دولية مستمرة ، لإحاطة هذا السلوك الدولي بجملة من المبادئ والقواعد ، التي من شأنّها المحافظة على اهدافه ومصداقيته ، عبربوابة القانون الدولي .

٢. ضرورة فتح قنوات للتواصل بين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مع المنظمات غير الحكومية و بقية حلقات المجتمع المدني و الهيئات الرسمية و منها البرلمان و الحكومة ، فضلاً عن استحداث نافذة تفاعلية لتلقي التقارير ذات الصلة بالحدث الانتخابي و التحقيق فيها و اتخاذ الاجراءات المناسبة و اعلان كل ما تقدم للرأي العام لإضفاء مزيد من الشفافية على عمل المفوضية و لضمان نزاهة و عدالة الاجراءات الانتخابية

٣. اخضاع ممثلي الأحزاب السياسية و ممثلي منظمات المجتمع المدني الى دورات تأهيلية و تدريبية لأجل اعداد مراقبين من مؤسسات المجتمع المدني و كوادر مفوضية حقوق الانسان من أجل

رفع الوعي السياسي و الانتخابي و تطبيق معايير العدالة و المهنية و النزاهة عند قيامهم بمهام الرقابة للانتخابات و اكتساب الخبرة

٤. **ادامة التواصل مع المنظمات و المؤسسات الدولية و الاقليمية المعنية بالديمقراطية و حقوق الانسان ، التي تكون لها فرق مختصة و محترفة في مجال الرقابة على الانتخابات ، كفرق الامم المتحدة و الاتحاد الاوربي ، للاستفادة من الملاحظات التي تبديها هذه الفرق من اجل تنمية الايجابيات و معالجة السلبيات فضلاً عن الاهتمام بتقارير فرق المراقبة الدولية عن الانتخابات العراقية نظراً لأهميتها و للتعرف على جوانب العدالة الانتخابية فيها.**

٥. **ضرورة تضمين التشريعات الانتخابية العراقية اليات اعتماد المراقبين الدوليين و المحليين وشروطها دون الاعتماد الى الانظمة الصادرة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فقط ، باعتباره من المواضيع المهمة التي تضفي النزاهة و الشفافية على العملية الانتخابية و تحقق العدالة الانتخابية فيها .**

---

(١) علي ابراهيم ابراهيم شعبان ، منظمات المجتمع المدني ودورها في الرقابه على الانتخابات : دراسة تطبيقيه مقارنه ، دار الجامعه الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠١٦ ، ص ١٤١.

(٢) علاء عبد الحسن الغزي وحسن محمد راضي ، الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها ، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة بابل ، العدد ٣ ، ٢٠١٤ ، ص ١٧٥ .

(٣) المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ، دليل كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات ، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية NDI ، ترجمة شريف يوسف ، واشنطن ، ٢٠٠١، ص ٢ .

(٤) عادل عامر ، مفهوم النزاهة الانتخابية ، موقع حديث العالم ، عنوان الرابط الالكتروني WWW.c4wr.com ، تاريخ زيارة الموقع : ٢٠١٨/١١/١٤ .

(٥) ابراهيم قلاتي ، قاموس الهدى ، مكتب الدراسات ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ١٣٨ .

(٦) احمد زكي بدوي و يوسف محمود ، المعجم العربي الميسر ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ص ٣٩٤ .

(٧) ابراهيم انس و آخرون ، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة ،١٩٧٢ ، ص ٣٦٣ .

(٨) علي بن محمد حسين الشريف ، الرقابة على الانتخابات العامة النيابية والرئاسية والمحلية والاستفتاء ، دراسة مقارنة في التشريعات اليمنية والمصرية والفرنسية والفكر السياسي الاسلامي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ١٧٨-١٧٩ .

[٩] معن ادعيس ، الرقابة المدنية على الانتخابات المحلية ، معهد الحقوق – جامعة بيرزيت ، فلسطين ، ٢٠١١ ، ص ٨ .

[١٠] عمرو هاشم ربيع و آخرون ، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥١.

[١١] المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ، المصدر السابق ، ص ٢-٣.

[١٢] انور سعودي، ضمانات الرقابة على الانتخابات في التعديل الدستوري والتعديلات القانونية ٢٠١٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)مقدمة الى كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي–، الجزائر ، ٢٠١٧، ص ٢٣.

[١٣] علي الصاوي ، كيف تراقب الانتخابات ؟ ، الجمعية العربية للدراسات البرلمانية ، القاهرة ، ٢٠٠٥، ص ٨.

[١٤] صلاح محمد الغزالي ، رقابة المجتمع المدني على الانتخابات العربية ، مجموعة باحثين في الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، القاهرة ، ٢٠١٤، ص ١٩٣.

[١٥] محمد مصطفى احمد ، معايير عملية لإجراء انتخابات نزيهة : الانتخابات الدورة البرلمانية لعام ٢٠٠٩ في اقليم كوردستان :العراق انموذجاً ، مجلة دراسات قانونية وسياسية ، جامعة السليمانية ،العدد ٧ ، ٢٠١٦، ص ٤٤٨ .

[١٦] علي الصاوي ، دليل عربي لانتخابات حرة ونزيهة، جماعة تنمية الديمقراطية ، القاهرة ،٢٠٠٥ ، ص ٦٩ .

[١٧] حنان محمد مطلك ، الرقابة على نزاهة الانتخابات بين المفوضية والقضاء : دراسة في اسباب الاختيار وفاعلية النتائج ، مجموعة باحثين في الانتخابات العراقية ٢٠٠٥-٢٠١٠ الواقع والتحديات، مطبعة الوقف الحديثة، بغداد، ٢٠١٢،ص ١١٨.

[١٨] عصام محمود ، نحو دور اكثر فعالية لمنظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات ، مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدني ، القاهرة ، بلا سنة نشر ، ص ٢ .

[١٩] محمد مصطفى احمد ، المصدر السابق ، ص ٤٤٨ .

[٢٠] كوفي أ.آنان وآخرون ، تعميق الديمقراطية : استراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في جميع انحاء العالم ، تقرير اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية ، السويد ، ٢٠١٢ ، ص ٥٠.

[٢١] زانا جلال سعيد و اسماعيل نجم الدين زنكنة ، ضمانات الانتخابات البرلمانية ، مجلة دراسات قانونية وسياسية كلية القانون و السياسة ، جامعة السليمانية ، العدد ٩ ، ٢٠١٧ ، ص ١٣٢ .

[٢٢] عبد الإله شكري صانف ، الرقابة الدولية على الانتخابات من منظور القانون الدولي العام ، مجلة حوليات كلية الحقوق و العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة وهران ، الجزائر ، العدد ٩ ، ٢٠١٧ ، ص ١٣٤ .

[٢٣]خديجة عرفة محمد ، الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الاقطار العربية ، مجموعة باحثين في الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الاقطار العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩، ص ١١ .

[٢٤] عمرو هاشم ربيع ، المصدر سابق ، ص ١٥٢.

[٢٥] علي الصاوي ، دليل عربي لانتخابات حرة ونزيهة ، المصدر السابق ، ص ٧٠.

[٢٦] خديجة عرفة محمد ، المصدر السابق ، ص ٣٧٣.

[٢٧] رامي عبد الرزاق حافظ ، الرقابة على الانتخابات ما لها وما عليها بحث مقدم في ورشة عمل التي اقامها المجلس القومي لحقوق الانسان ، القاهرة ، ٢٠٠٨، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ، الموقع الالكتروني anhri.net ، تاريخ التصفح ٢٠١٨/١٠/٢٤.

[٢٨] القسم الاول / ثانيا ، اجراءات بتسجيل واعتماد فرق المراقبة الدولية لانتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٨ ، الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، عنوان الرابط الالكتروني : www.ihec.iq.

[٢٩] احمد تقي فضيل وسامر محي عبد الحمزة ، التنظيم الدولي للرقابة على الانتخابات الوطنية : دراسة تحليلية ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، جامعة واسط ، العدد ٢١ ، ٢٠١٣ ، ص ٣-٤ .

[٣٠] (القسم الاول / ٧،٦) من نظام فرق المراقبة الدولية للانتخابات رقم (٤) لعام ٢٠١٨ .

[٣١] سربست مصطفى رشيد ، الرقابة الدولية ودورها في الانتخابات العراقية بين الواقع والمعايير الدولية ، بلا ناشر ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ١٤ .

[٣٢] علاء عبد الحسن العتري وحسن محمد راضي ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

[٣٣] الشفيع محمد المكي ، المراقبة الدولية للانتخابات السودانية ، مجلة الدراسات السودانية ، معهد الدراسات الافريقية و الاسيوية ، جامعة الخرطوم ، العدد ١٩ ، ٢٠١٣ ، ص ١٢٣.

[٣٤] ديفيد بيتهام وكيفن بويل ، مدخل الى الديمقراطية الانتخابات الحرة العادلة ، ترجمة غريب عوض ، فراديس للنشر والتوزيع ، البحرين ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٤ .

[٣٥] فكرية احمد ، المراقبة الدولية للانتخابات بين المصداقية وفقدان الضمانات ، جريدة الوفد المصرية ، الرابط الالكتروني :https://alwafd.news/printing/122552 ، تاريخ زيارة الموقع : ٢٠١٨/١٠/٢٤،

[٣٦] الشفيع محمد المكي ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

[37] UNITED NATIONS , women and elections . Guid to promotibg the participation of women in elections , united notios de partment of public information , 2005 , p75 .

[٣٨] فكرية احمد ،المصدر السابق ، لقد اثبتت التجارب التاريخية ان الرقابة الدولية هي خير وسيلة لإشهار التزوير والتلاعب بالانتخابات ، ومن ذلك تقارير الرقابة الدولية عن تزوير الانتخابات الرئاسية في الفلبين عام ١٩٨٦ من قبل الرئيس فردينان ماركوس ، وتزوير الانتخابات الرئاسية في بنما عام ١٩٨٩ من قبل الرئيس امانويل نورييغا ، للمزيد ينظر : احمد تقي فضيل وسامر محي عبد الحمزة ، المصدر السابق ، ص ٤ .

[39] UNITED NATIONS , women and elections , op , cit , p75 .

[٤٠] ابتسام بولقاس ، الاجراءات المعاصرة واللاحقة على العملية الانتخابية في النظام القانوني الجزائري ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنه ، ، ٢٠١٣ ، ص ٢١٣.

[٤١] المشكلة الاكبر والاهم في البعد الدولي للظاهرة تبرز من خلال الربط بين اشراف دول اخرى على الانتخابات – خاصة الدول الكبرى – وتدخل تلك الاخيرة في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، فهناك دول شهدت انتخابات نزيهة تمتعت بالرقابة الدولية ، بحيث وصفت بأنها انتخابات ديمقراطية ، وبسبب نتائجها لم تكن مرغوبا فيها من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، فقد تم التنصل منها ، مثال ذلك حصول الجبهة الاسلامية للإنقاذ في الجزائر عام ١٩٩٢ على غالبية الاصوات ، الامر الذي جعل من الولايات المتحدة الامريكية تلجأ الى دعم الجيش ليقوم بانقلاب عسكري لاحباط المحاولة الديمقراطية ، الامر الذي لم يكن مرغوبا فيه لدى الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك في الحالة الفلسطينية التي شهدت انتخابات نزيهة ، إلا انها اتت بحماس الى السلطة ، وهو الامر الذي لم يكن مرغوبا فيه امريكيا وإسرائيليا . للمزيد ينظر : خديجة عرفة محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٣.

[٤٢] علاء عبد الحسن العزي وحسن محمد راضي ، المصدر السابق ، ص ١٨١.

[٤٣] عبد الحكيم فوزي سعودي، ضمانات الاشراف والرقابة على الانتخابات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٣٧٨.

[٤٤] صفاء ابراهيم جاسم الموسوي ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

[٤٥] القسم (١) ، الامر رقم (٩٢) لعام ٢٠٠٥ ، مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة .

[٤٦] القسم (٣ /٢) ، الامر ٩٢ لعام ٢٠٠٥ ، مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة .

[٤٧] عز الدين محمد شفيق المحمدي ، نزاهة واستقلالية السلطة الانتخابية في العالم العربي : دراسة مقارنة ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٨ ، ص ٤٢٠.

[٤٨] سربست مصطفى رشيد ، المصدر السابق ، ص ٣٦.

[٤٩] البعثة الدولية للانتخابات العراقية لمجلس النواب العراقي ، التقرير النهائي للانتخابات (١٥ كانون الاول ٢٠٠٥) ، ص٢-٣ ، للمزيد ينظر موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات www.ihec.iq .

[٥٠] المادة (٩ / ثالثا) من قانون رقم (١١) لعام ٢٠٠٧ المعدل ، قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

[٥١] صفاء ابراهيم جاسم الموسوي ، اثر الرقابة الدولية على الانتخابات التشريعية العراقية لسنة ٢٠١٤ ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى قسم العلوم السياسية ، معهد العلمين للدراسات العليا ، ٢٠١٥ ، ص ٨٢ .

[٥٢] المصدر نفسه ، ص ٨٢ .

[٥٣] المعهد الدولي لمراقبي الانتخابات – فريق العراق ، التقرير النهائي للانتخابات العراقية – اذار ٢٠١٠، للمزيد ينظر الرابط الالكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات (www.ihec.iq) .

[٥٤] يلاحظ النص الكامل لخطاب السيد ميلادينون حول الانتخابات التشريعية العراقية ، متاح على الرابط (www.ihec.iq) .

[٥٥] المادة (١) نظام فرق المراقبة الدولية للانتخابات رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ .

[٥٦] المادة (٣) نظام فرق المراقبة الدولية للانتخابات رقم (٤) لسنة ٢٠١٨

[٥٧] المادة (٤) نظام فرق المراقبة الدولية للانتخابات رقم (٤) لسنة ٢٠١٨

[٥٨] المادة (٦) نظام فرق المراقبة الدولية للانتخابات رقم (٤) لسنة ٢٠١٨

[٥٩] المادة (٧) نظام فرق المراقبة الدولية للانتخابات رقم (٤) لسنة ٢٠١٨

[٦٠] المادة (١٠) نظام فرق المراقبة الدولية للانتخابات رقم (٤) لسنة ٢٠١٨

[٦١] قواعد سلوك مراقبي الاستفتاءات والانتخابات ، للمزيد ينظر رابط المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (www.ihec.iq) .

[٦٢] تقدم طلبات الاعتماد مشفوعة بشهادة التسجيل وموافقات وزارة الخارجية مع املاء استمارة رقم (١٣١١) و (١٣٢١) للمفوضية عبر الممثل المخول ليتم اعتماد الفريق على ضوء ذلك ، للمزيد ينظر اجراءات تسجيل واعتماد فرق المراقبة الدولية لانتخابات مجلس النواب لسنة / ٢٠١٨ ، رابط المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (www.ihec.iq/home/iconfiles/pagec3) .

[٦٣] عمر فخري عبد الرزاق الحديثي ، الوقاية من الجريمة الانتخابية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة الانبار، العدد ٣ ، ٢٠١١ ، ص ١٢١ .

[٦٤] صلاح عبد العاطي ، دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات ، موقع الحوار المتمدن ، عنوان الموقع http://www.ahewar.org/debot/show.art.asp?aid=41361 . ، تاريخ التصفح ٢٠١٨/١٠/١٨ .

[٦٥] صالح حسين علي العبد الله ، الانتخابات كأسلوب ديمقراطي لتداول السلطة ، دار الكتب القانونية ، مصر ، ٢٠١١ ، ص ٣٢٧.

[٦٦] امل هندي الخزعلي ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني (العراق انموذجا) ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٣٢ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣٤ .

[٦٧] هاشم حسين الجبوري ، الضمانات الدستورية لنزاهة الانتخابات البرلمانية دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢١٠ ، ص ٢١٠ .

[٦٨] دعاء ابراهيم عبد المجيد ، دور مؤسسات و جمعيات المجتمع المدني في مراقبة العملية الانتخابية ، دار الفكر و القانون للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ١٥ .

[٦٩] صالح حسين علي العبد الله ، المصدر السابق ، ص ٣٣٣ .

[٧٠] امل هندي الخزعلي ، المصدر السابق ، ص ١٣٥-١٣٦ .

[٧١] نغم محمد صالح ، مجتمع مدني ام مجتمع اهلي ؟ دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العددان ٣٨-٣٩ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥١ .

[٧٢] دورين بنيامين هرمز ، الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، جامعة كربلاء ، العدد ٢ ، ٢٠١٤ ، ص ٣٧ .

[٧٣] عبد الغفار شكر ، مفهوم المجتمع المدني ..نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي ، بحث منشور على موقع الحوار المتمدن ، عنوان الرابط www.ahewar.org / debat/ show : art ? aid = 2430 ، تاريخ زيارة الموقع : ٢٠١٨/١٠/٩ .

[٧٤] المادة (٤٥ / اولا) من الدستور العراقي النافذ ٢٠٠٥ .

[٧٥] ينظر تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٢ لمنظمة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، المصدر السابق ، ص ١٢-١٣ .

[٧٦] سارة ابراهيم حسين ، مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة : العراق انموذجا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٢ ، ص ١٣٤ .

[٧٧] صلاح محمد الغزالي ،المصدر السابق ، ص .

[٧٨] هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين ، النظام القانوني لتشكيل المجالس المحلية المصرية في ضوء دستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة للانتخابات : دراسة تحليلية نقدية عملية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ٢١٥ .

[٧٩] عبد الحكيم فوزي سعودي ، المصدر السابق ، ص ٣٢٤ .

[٨٠] دينس عبد القادر ، النظام القانوني لسير الانتخابات ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص ١٢٠ .

[٨١] محمد علي حمود ، اثر اشكالية مكانة ودور المجتمع المدني في دوره الرقابي على الانتخابات ، المجلة السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ١٦ ، ٢٠١٠، ص ٧٠-٧١ .

[٨٢] خيرة بن زيد ، المجتمع المدني ودوره في مراقبة الانتخابات في الجزائر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٤ ، ص ٥٣ .

[٨٣] عبد الكريم فوزي سعودي ، المصدر السابق ، ص ٣٣٧ .

[٨٤] الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات المحليين ، اعلان المبادئ العالمية لمراقبي حيادية الانتخابات من قبل المنظمات المدنية وميثاق الشرف لمراقبي الانتخابات المدنيين الحياديين ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠١٢، للمزيد ينظر في :الشبكة العالمية لمراقبة الانتخابات المحلية GNDEM الرابط الالكتروني : https://gndem.org/ar/ ، تاريخ زيارة الموقع / ٢٠١٨/٦/٥ .

[٨٥] معن ادعيس ، المصدر السابق ، ص ٨ .

[٨٦] محمد عبد الحمزة خوان الحسناوي ، النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ : الطبيعة ، التوجهات ، التحديات ، دار نيبور للطباعة و النشر ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ١٤٧ .

[٨٧] المصدر نفسه ، ص ١٦٢ .

[٨٨] تم تأسيس المفوضية العليا للانتخابات في العراق وفقا للأمر رقم (٩٢) لعام ٢٠٠٤ ، للمزيد ينظر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، ثلاث عمليات انتخابية تاريخية في عام واحد ٢٠٠٥ ، دائرة الاتصال الجماهيري ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٦ .

[٨٩] حنان محمد مطلك ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

[٩٠] المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .

[٩١] (القسم الاول / ٥) نظام فرق المراقبة المحلية للانتخابات رقم (٣) لعام ٢٠١٨ .

[٩٢] (القسم الاول / ٦) نظام فرق المراقبة المحلية للانتخابات رقم (٣) لعام ٢٠١٨

[٩٣] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، دليل مراقبي الانتخابات والاستفتاءات ، دائرة الاتصال الجماهيري – قسم العلاقات العامة ، ٢٠١٤ ، ص ٨ .

[٩٤] نصت المادة (٨) من النظام رقم (٣) لسنة ٢٠١٨ بأنه (لا يجوز للمراقبين في أي حال من الاحوال التدخل في العملية الانتخابية او رفع شكوى عنها ، ولهم ان يشعروا موظفي المفوضية الى قضايا حدثت اثناء تواجدهم ويريدون اثارها ولا يكون موظفي المفوضية ملزمين بالأخذ بها) .

[٩٥] دليل مراقبي الانتخابات والاستفتاءات ، المصدر نفسه ،ص ١٣-١٤

[٩٦] وليد كاصد الزيدي ، الانتخابات العراقية وتمويل الاحزاب السياسية ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٤ ، ص ٩٤.

[٩٧] للمزيد ينظراجراءات تسجيل واعتماد فرق المراقبة المحلية لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٨ الرابط الالكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات www.ihec.iq/page44/page45.aspx ، ص ٣ .

[٩٨] اجراءات تسجيل واعتمادفرق المراقبة المحلية لانتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٨ ، المصدرالسابق، ص ٤.

[٩٩] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، ثلاث عمليات انتخابية تاريخية في عام واحد ٢٠٠٥ ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

[١٠٠] سرهنك حميد البرزنجي ، المعايير القانونية الاساسية لنزاهة الانتخابات ، مجموعة باحثين في الانتخابات العراقية ٢٠٠٥-٢٠١٠ الواقع و التحديات ، مطبعة الوقف الحديثة ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٥٩ .

[١٠١] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، التقرير للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ٢٠٠٧/٥/١- ٢٠١٢/٥/١ ، لجنة التقارير في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، بغداد ، ٢٠١٢، ص ٨٤ .

[١٠٢] المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، التقرير الشامل لدائرة الاتصال الجماهيري لانتخاب مجلس النواب العراقي ٢٠١٤، دائرة الاتصال الجماهيري ، بغداد ، ٢٠١٤، ص ٤١ .